مجلة كلية الدعوة الإسلامية

العدد الثامن عشر
2001

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1369 من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم 2001 من ميلاد المسيح عليه السلام

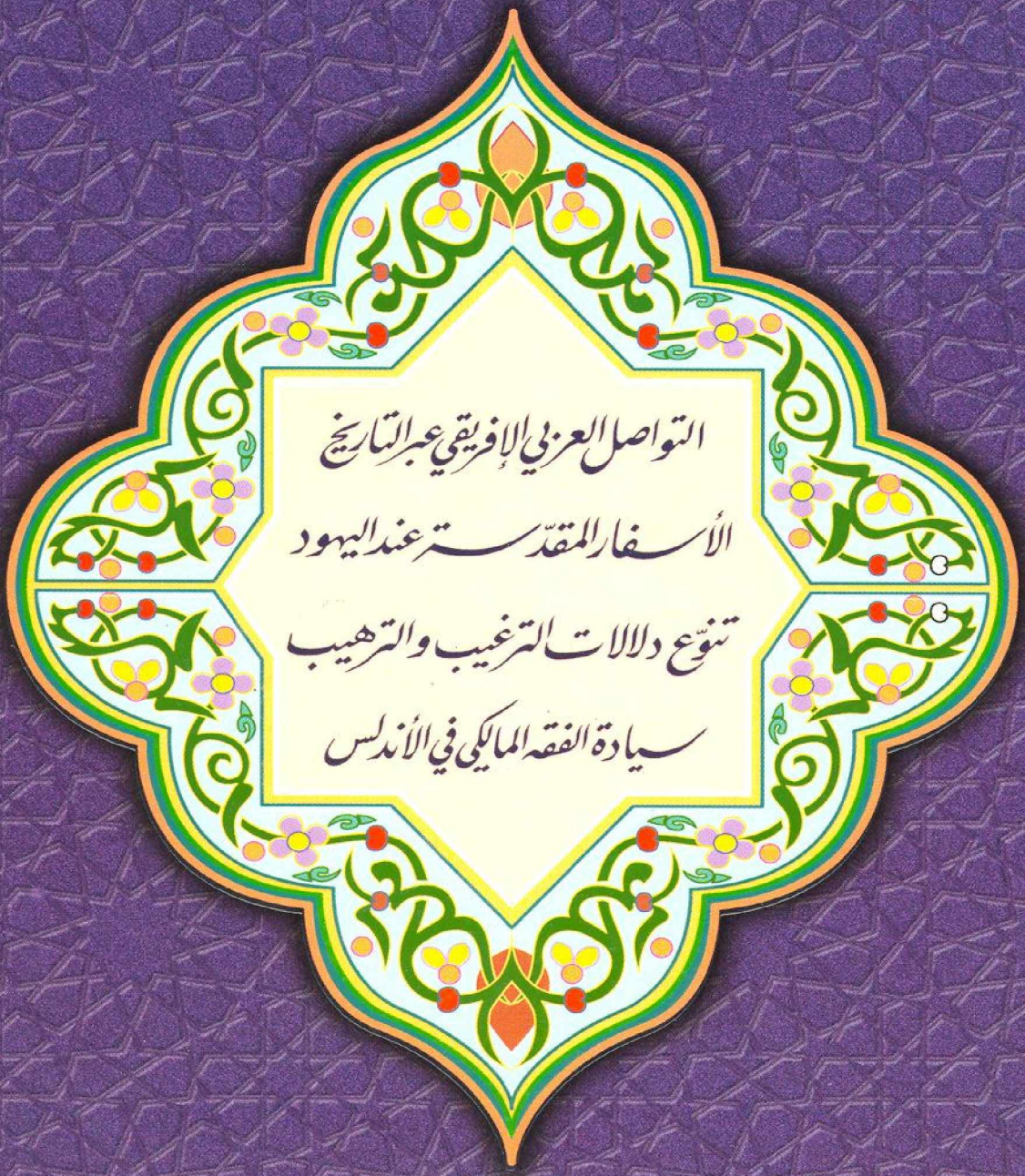

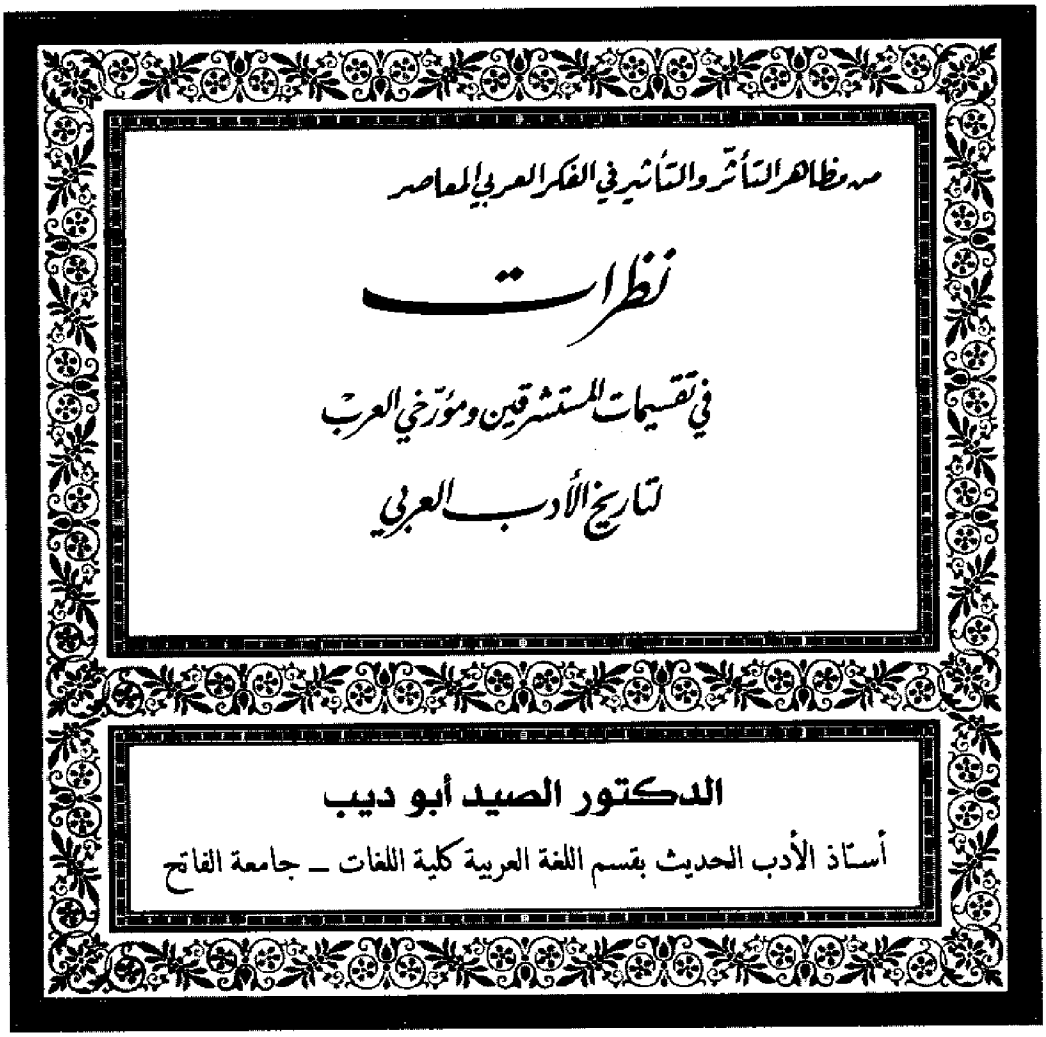

قبل أن نستعرض تقسيمات المستشرقين والمؤرخين العرب لتاريخ الأدب العربي، ونناقش هذه التقسيمات، ونبدي موقفنا منها، نرى أن نمهد إلى ذلك بتحديد مفهوم تاريخ الأدب في عصرنا الحديث وهو الذي لا يبتعد كثيراً عن «البحث في سِيَرِ الأدباء وأحوال مجتمعاتهم، والتأثيرات المختلفة التي عملت فيهم من قريب أو بعيد، وتحليل آثارهم ووضعها في بيئاتا الاجتماعية وأطرها السياسية والفنية، وتصنيفها على ضوء الظروف التاريخية وسير أصحابها والتيارات العامة للأفكار والوقائع»[1].

(1) بلاشير، تاريخ الأدب العربي، ترجمة د. إبراهيم الكيلاني، كلمة المترجم، ص 5.

أي إن هذا المفهوم يشتمل على منهج متكامل يضع في الاعتبار البيئات السياسية والاجتماعية والفكرية والفنية في ضوء الظروف التاريخية وتطورها.

بعد هذا التحديد يمكننا أن نعرض أهم تلك التقسيمات التي تناولت تاريخ الأدب العربي سواء تلك التي وضعها المستشرقون أم بعض مؤرخي الأدب من العرب المحدثين، ذلك أن الأقدمين من المؤرخين العرب لم يقسموا تاريخ الأدب العربي إلى عصور ومدارس، ولم يؤلّفوا مصنفاتهم الأدبية وفق هذه النظرة الشاملة في الأدب التي تهتم بالحياة العربية بمختلف اتجاهاتها ومتباين بيئاتها ومكان هذه الحياة في العالم المحيط بها، ومتى ظهر لها احتكاك أو اتصال بذلك العالم.

وإنما وضعوا الشعراء والأدباء في إطار تاريخي مسلسل في ضوء اعتبارات مختلفة أوجدتها الثقافة العربية في سيرها وتطورها عبر عدة قرون، بداية من القرن الثالث الهجري الذي ظهر فيه أئمة الأدب والشعر وجهابذة النقد، من أمثال الجاحظ وابن سلام وابن قتيبة وأبي تمام والبحتري وابن الرومي وابن المعتز والأصمعي وغيرهم، وانتهاء بعصر المماليك الذي ظهر فيه القلقشندي صاحب كتاب «صبح الأعشى» والنويري صاحب كتاب «نهاية الأرب» وابن خلدون وابن منظور والمقريزي وسواهم.

ويمكننا أن نجمل هذه الاعتبارات فيما يلي:

1 ـ حسب مولدهم ووفاتهم، وذلك حينما كان بعض الأقدمين من المؤلفين يتناولون شاعراً أو أديباً متتبعين سيرة حياته منذ ميلاده حتى وفاته، مستعرضين أدبه وشعره.

2 ـ باعتبار الموضوع الذي يتفق الشعراء في تناوله ومعالجته صارفين النظر عن أزمان هؤلاء الشعراء وأماكن وجودهم وتنوع بيئاتهم، مثل (شعراء الحماسة، شعراء المديح، شعراء الهجاء.. إلخ).

3 ـ عند الكتابة عن تاريخ مدينة من المدن العربية والإسلامية، فقد كان المؤلفون القدامى يأتون على ذكر الشعراء والأدباء والكتاب في سياق حديثهم عن خلفاء وعلماء وفلاسفة إحدى المدن العربية الإسلامية مثل

بغداد أو دمشق أو الكوفة، وكانوا يعرّجون عند الحديث عن تاريخ هذه المدينة أو تلك على أدبها وشعرها وحياتها العقلية فتجد شعراء بغداد وشعراء الكوفة وشعراء دمشق.

4 ـ وفق تصنيف اجتماعي مثل حديث بعض المصنّفات عن الشعراء المولدين وغير المولدين وعن الشعراء الجاهليين والمخضرمين.. إلخ.

5 ـ وفق تصنيف مذهبي ديني كما فعل البعض حين درس شعراء الخوارج وشعراء الشيعة وشعراء المعتزلة.. إلخ.

إن الناظر في المكتبة العربية والمستعرض لكتب التراث الأدبي فيها سيجدها لم تعرف مجلداً أو دراسة تتناول تاريخ الأدب العربي بهذه الصورة المستحدثة في دراسات المستشرقين، على اختلاف جنسياتهم، أو بهذا المنهج الذي نراه في كتب مؤرخينا العرب المحدثين التي تعاقب ظهورها منذ بداية هذا القرن، نتيجة عوامل ومؤثرات جاء بها عصر النهضة الحديثة منذ مطلع القرن التاسع عشر الذي حدثت فيه «تغييرات كثيرة سياسية واجتماعية وعقلية وفكرية وأدبية في العالم الإسلامي العربي، ففي العصر الحديث أثرت البحوث الأدبية ثراء كبيراً، وتنوعت المؤلفات فيها وطرق التأليف كذلك، فنشأ علم تاريخ آداب اللغة العربية، ونهض النقد وأثرى واتصل بالنقد الغربي ومناهجه وأصوله، ودخل الأدب المقارن في مناهج الدراسات الأدبية كذلك، وكانت العناية بتاريخ الأدب حافزاً على دراسة النصوص دراسة مستقلة، وتحليل هذه النصوص ومعرفة خصائصها، وعلى دراسة التراجم الأدبية، وكذلك دراسة مستقلة تدرس فيها الشخصية ويكشف عن آثار العصر والبيئة والحياة والتجارب والمدارس الفكرية فيها»[2].

لقد كان فهمنا لتاريخ الأدب العربي يتم ـ كما يقول د. شكري فيصل ـ من خلال «الصورة التي نجدها في (الأغاني) مرة وفي كتب (الأمالي) مرة وفي (العقد الفريد) و(صبح الأعشى) مرة ثالثة... الصورة الأخرى التي نجدها في

(2) د. محمد عبد المنعم خفاجي، البحوث الأدبية مناهجها ومصادرها، ص 123.

كتب (الموازنة) و(الوساطة) طوراً، وفي كتب الطبقات والتراجم طوراً آخر وفي موضوعات اللغة والتاريخ طوراً ثالثاً»[3].

ويرى د. شكري فيصل أن هذه الصور تصدر عن أصلين اثنين. أولهما: النظرة الجزئية التي تحركت في إطارها تلك الصور «فهي تدرس الشاعر أو الناثر وحده، وهي تدرس هذا الشاعر في إحدى قصائده، بل هي قد تمضي أبعد من ذلك فتحكم له أو تحكم عليه من أجل البيت الواحد أو من أجل الشطر الواحد، دون أن تأخذ نفسها دائماً بالنظرة المتكاملة التي تلف نتاج الشاعر كله، فتقارب بين أجزائه وتوحد بين أطرافه وتوازن بين نواحيه، ثم تضع هذا الشاعر في إطاره من الشعراء الذين يعاصرونه، وتضع الشعراء الذين يعاصرونه في إطارهم من تاريخ الشعر كله معنية في ذلك بأن تصل بين الأدب والتربة التي نبت فيها والبيئة التي عاش في أجوائها والجذور العميقة التي اغتذى منها.. أو تصل بين الأدب والفكرة التي تشقق عنها، والنزعة التي بشر بها، والأثر العميق الذي خلفه وراءه»[4].

أما الأصل الثاني فيحدده د. شكري فيصل في قصور الدلالات التي يدرس بها الأدب وصاحبه، وعدم شمولية النظرة في تلك الدراسة، أي إن الصورة الموجودة في كتب التراث والمتناولة لتاريخ الأدب العربي «في أكثرها قاصرة الدلالة قريبة النظرة ضيقة النطاق، فهي لا تعنى بهذا الأدب الذي غنّاه الشعراء لأنفسهم فكان نجوى نفوسهم وذوب أفئدتهم بمقدار ما تعنى بهؤلاء الذين كانوا يعيشون ندامى لأصحاب السلطان أو كندامى.. وهي لا تنظر إلى هؤلاء الذين انطووا على أنفسهم فعاشوا حياتهم الفنية حياة لا تحدها أقياد السلطة ولا تغلها سلاسل الذهب»[5].

ومع اتساع آفاق المعارف الإنسانية، وبعد أن اتخذ درس الأدب في الغرب صورة جديدة «اصطلحت عليها الثقافات المختلفة وتفاعلت فيها الدراسات

---

(3) د. شكري فيصل، مناهج الدراسة الأدبية في الأدب العربي، ص12.

(4) المصدر السابق، ص 12.

(5) نفسه، ص13.

المتباينة»[6] وقدم المستشرقون النموذج الجديد للصورة الجديدة في دراسة تاريخ الأدب العربي، بدأ مؤرخونا العرب ـ كما سنوضح ذلك فيما بعد ـ في الأخذ بالنظرة الجامعة والوقفة الطويلة والحكم الشامل بدلاً من تلك النظرة الجزئية، وصاروا يعنون بتلك الجوانب العميقة في حياة الشعراء، ومظاهر فنهم وجذور مذاهبهم الأدبية واختلافات أمزجتهم ومشاعرهم، وأسباب هذا الاختلاف والتباين فيما بينهم.

إن تقسيم الأدب العربي إلى عصور متباينة ونقد التاريخ السياسي اتجاه جديد في دراسته وتحديد مظاهره وخصائصه الفنية وتتبع مؤثراته «فرضه تقدم الدراسات الأدبية في العالم، وحاول مؤرخو الأدب العربي أن يسلكوا الطريق نفسه الذي سار عليه المؤرخون في البلاد الأخرى وخاصة في البلاد الأوروبية»[7].

وكثيرة هي الكتب التي وضعها المستشرقون في تاريخ الأدب العربي والتي تستعرض مراحله وفق النظرة الجديدة في دراسة الأدب في الغرب. وقد تباينت درجات قيمتها العلمية وتفاوتت في قدرتها على أن تحتل مكانتها بين غيرها من الكتب، فبعضها لم يستطع أصحابه أن ينالوا بها شهرة وخلوداً، فمنهم من طبع كتابه وظل أسير طبعته الأولى، يشار إليه عَرَضاً ويذكر في البحوث والدراسات لماماً، لمحدودية أهميته وضعف ما جاء فيه من الآراء، وقلة المعلومات والبيانات الواردة به.

فمثلاً كتاب (الأدب العربي) للمستشرق الفرنسي «كليمان هوارت» [1854 ـ 1927] لم يعد يذكر أو ينوه به، وإن كان من الكتب الحديثة المتداولة، ذلك أنه لم يعد ـ كما يقول المستشرق بلاشير[8] ـ صالحاً للاعتماد عليه في البحوث عامة ولأنه «أصبح عتيقاً ومحدود النفع»[9].

---

(6) نفسه، ص15.

(7) د. عطية عامر، دراسات في الأدب العربي الحديث، ص26.

(8) بلاشير، المقدمة، ص9.

(9) المصدر السابق، كلمة المترجم، ص 5.

يمكننا أن نضيف أيضاً كتاب (الأدب العربي منذ نشوئه حتى العصر الأموي) للمستشرق الإيطالي «نللينو»، وكتاب (مختصر الأدب العربي) للمستشرق الإنجليزي «هـ. أ. جيب» الذي سلك فيه تقسيماً إقليمياً زمنياً ضيقاً فتجاوزته الدراسة ذات النظرة الشاملة التي تأخذ في الاعتبار بالتفاعلات والمؤثرات.

في حين أن كتاب (تاريخ الأدب العربي) للمستشرق الألماني «كارل بروكلمان» يكتسب أهمية كبيرة بين هذه الكتب إذ اعتبر «أعظم هذه المحاولات أثراً في تاريخ الاستشراق وأقوى وأوسع مصدر يعتمد عليه الشرقيون والغربيون على السواء، إلا أن عمل (بروكلمان) العظيم لا يستفاد منه إلا في زوايا محدودة. فهو ليس تاريخاً للأدب بقدر ما هو إحصاء هائل منظم للآثار المطبوعة والمخطوطة في التراث العربي المبعثر في أنحاء الدنيا»[10].

وإذا كنا نتفق مع صاحب هذا الرأي في هذا الكتاب التوثيقي العظيم الأهمية فإن الذي يهمنا منه إذا ما ألقينا نظرة عليه ـ ذلك التقسيم الذي لتاريخ الأدب العربي، فضلاً عن أن هذه النظرة تسمح لنا أن نقرر ـ في ضوء المراجعة الممكنة والمسح المحدود بإمكاناتنا ـ أن بداية هذا التقسيم الجديد كانت على يد المستشرق الألماني «كارل بروكلمان» [1868 ـ 1956] جاء كتاب (تاريخ الأدب العربي) الذي طبع منه ستة أجزاء، قام بنقل أجزائه الثلاثة الأولى إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار، وبعد وفاته قام بذلك الدكتور السيد يعقوب بكر والدكتور رمضان عبد التواب.

نشرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في جزأين في مدينة (فايمر) بألمانيا سنة 1898، وقد عاد بروكلمان إلى ما كتبه في هذه الطبعة «تارة بالتعديل والتصحيح، وتارة أخرى بالنسخ والتغيير، حتى اجتمع له من ذلك مقدار كبير اقتضاه إعادة طبع الجزأين الأولين مصححين مهذبين سنتي 1943 و1949»[11].

---

(10) المصدر السابق.

(11) د. عبد الحليم النجار، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ج1، كلمة المترجم، ص (ن).

وكان قبل ذلك، وعلى وجه التحديد في سنة 1937، قد نشر زوائد وفوائد في ملحقين كبيرين أضخم من ضعف الجزأين الأولين اللذين ضمهما الكتاب في طبعته الأولى، كما نشر سنة 1942 جزءاً ضخماً في تاريخ الأدب العربي.

ويفيدنا د. عبد الحليم النجار[12] المترجم للأجزاء الأُوَل من كتاب بروكلمان في كلمته التي صدّر بها الطبعة العربية أن «بروكلمان نفسه يقرر بحق أن أول من قام بمحاولة لتقديم تاريخ الأدب العربي في عرض كامل هو المستشرق النمسوي (يوسف هامر بروجستال) الذي صنف كتاباً في هذا الفن يشتمل على سبعة أجزاء ونشره في ڤيينا سنة 1850، على أن هذا المستشرق «لم يكن على علم كاف بالعربية، كما أن أهم مصادر تاريخ الأدب لم تكن قد عرفت بعد في زمانه».

ثم صنف أربتنوت الإنجليزي سنة 1890 كتاباً في التاريخ والأدب العربيين يتسم بالإيجاز المخلّ ولا يتميز كثيراً عن كتاب بورجستال. ويوضح د. النجار أنه «في المدة بين الكتابين السالفين، صنف المستشرق النمسوي أيضاً (الفريد ڤون كريمر) تخطيطاً مختصراً ولكنه ممتاز، لتاريخ عمران المشرق في عصر الخلفاء نشره سنة 1877 في ڤيينا، وكان له أثر قوي في توجيه بروكلمان وتنوير جوانب الموضوع الذي تعرض له، ثم نشر بروكلمان نفسه الطبعة الأولى من كتابه هذا في مدينة «ڤايمر» بألمانيا سنة 1898 كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ويضيف د. النجار إنه «ينبغي ملاحظة أنه كان قد ظهر في مصر قبل بروكلمان أيضاً كتاب في تاريخ العرب وآدابهم من تأليف (إدوارد فانديك وفيليبيدس قسطنطين طبع في بولاق سنة 1892 ولكنه كتاب تعليمي لا يقدّم إلا نظرة عابرة في أدب العرب وثقافتهم وإن تأثر ـ فيما يبدو ـ بالكتب الألمانية والإنجليزية السابقة عليه والمذكورة من قبل».

ولم يبق بعد الإشارة إلى أسبقية المستشرق الألماني بروكلمان في تصنيف

---

(12) المصدر السابق، ص (م).

كتابه (تاريخ الأدب العربي) على الوجه الجديد إلا أن نستعرض تقسيماته لهذا التاريخ إذ جعله في خمسة عصور:

1 ـ عصر ما قبل الإسلام، ويبدأ من وقت لم يتمكن من تحديده بسنة معينة ولكنه ينتهي عنده بظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي.

2 ـ عصر النبي ﷺ وظهور الإسلام إلى سقوط الدولة الأموية سنة 132هـ/ 750م.

3 ـ قيام الدولة العباسية حتى سقوط بغداد في أيدي المغول سنة 656هـ/ 1258م.

4 ـ من سقوط بغداد حتى وصول نابليون بونابرت إلى مصر في سنة 1798.

5 ـ عصر البعث العربي في القرن التاسع عشر حتى الوقت الحاضر (وهو زمن بروكلمان).

واضح من هذا التقسيم أن بروكلمان «لا يكتفي بعدّ أسماء الأدباء من كتاب وشعراء وعلماء وفلاسفة إلخ، على نمط كتب الطبقات أو التراجم أو على طراز سجلات Who's Who الإنجليزية ـ الأمريكية في أحسن الأحوال، ولا يسرد أسماء المصنفات والمؤلفات العربية في مختلف فروع العلوم والمعارف والآداب على أسلوب فهرست ابن النديم وكشف الظنون وغيرهما من معاجم الكتب وفهارس المكتبات، بل إن ذلك كله هو بعض ما قصد إليه بروكلمان على طريقته الخاصة ومنهجه الذي ارتضاه لكتابه»[13].

وهو المنهج الذي سلكه أيضاً المستشرق الإيطالي «كارلو ألفونسو نلّينو» [1872 ـ 1938] في تقسيمه لتاريخ الأدب العربي، إذ قسمه هو الآخر إلى خمسة عصور في كتابه (تاريخ الآداب العربية)، وهي:

1 ـ عصر الجاهلية، ويبدأ عنده أيضاً من زمن لا يمكن تحديده ويمتد حتى ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي.

---

(13) المصدر السابق، ص(ط، ي).

2 ـ العصر العربي الإسلامي، ويبدأ من ظهور الإسلام إلى سقوط الدولة الأموية في منتصف القرن الثامن الميلادي.

3 ـ العصر العباسي الأول من سنة 750 إلى سنة 1028م.

4 ـ العصر العباسي الثاني من سنة 1028 إلى سنة 1258م أي إلى سقوط بغداد في أيدي المغول.

5 ـ العصر الأخير وينقسم إلى فترتين:

الأولى: سماها فترة الانحطاط من سنة 1258م إلى سنة 1805م.

الثانية: فترة البعث الأخير وتبدأ من ظهور محمد علي في مصر سنة 1805 حتى الوقت الحاضر (وهو زمن المؤلف).

أما المستشرق الإنجليزي «رينولد نيكلسون» [1868 ـ 1945] فإنه يضيف عصراً آخر؛ إذ يقسم تاريخ الأدب العربي إلى ستة عصور، اختار لها تسميات تختلف عن تلك التي رأيناها عند المستشرقين السابقين، وهذه العصور الستة هي:

1 ـ عصر ما قبل الإسلام.

2 ـ عصر محمد والقرآن.

3 ـ عصر الخلفاء الراشدين والدولة الأموية.

4 ـ عصر العباسيين.

5 ـ عصر العرب في أوروبا.

6 ـ العصر الأخير، ويبدأ من الغزو الماغولي حتى العصر الحاضر.

ونلاحظ على تقسيم نيكلسون أنه، إلى جانب اختلاف مسميات عصوره، يختلف أيضاً في فتراته الزمنية عن التقسيمين السابقين؛ إذ جعل العصر العربي الإسلامي فترتين؛ الأولى تبدأ بظهور الإسلام وتنتهي بوفاة الرسول ﷺ وانقطاع الوحي، ومحورها الكتاب الكريم (القرآن). وكأني به يدقّ مسماراً استشراقياً برؤيته أن القرآن نصّ أدبي جاء به النبي الكريم (محمد ﷺ)، وأما الفترة الثانية فقد ضم فيها زمن الخلفاء الراشدين إلى الدولة الأموية. وكأني به مرة أخرى

يرمي إلى مغمز استشراقي باعتباره الخلفاء الراشدين حكاماً كنظرائهم من خلفاء بني أمية، ولا يختلف زمنهم سياسياً وفكرياً عن زمن الدولة الأموية. وهكذا يعد في الإفصاح عن هذا العصر بفترتيه مخالفاً لمن سبقه.

أما عن فترة الأدب العربي أمام الدولة العباسية فإن نيكلسون يرتضي تقسيم بروكلمان الذي جعلها عصراً يبدأ بقيام الدولة العباسية في منتصف القرن الثامن الميلادي، وينتهي بسقوط بغداد على يد المغول في القرن الثالث عشر الميلادي.

ولعل الجديد أيضاً في تقسيم نيكلسون هو جعله الوجود الحضاري للعرب في أوروبا، ويقصد إسبانيا (الأندلس) حين كانت ترسف في غياهب الجهل وظلمات التخلف، عصراً قائماً بذاته، وإن جاءت فترته الزمنية متداخلة مع فترة العصر الرابع من تقسيمه المشار إليه، وهو ما لم يفصح عنه كل من بروكلمان ونللينو اللذين سكتا عن أدب العرب في الأندلس.

في حين أن العصر السادس امتد به من الفتح المغولي لبلاد العرب عندما سقطت بغداد في أيديهم إلى بداية العصر الحديث دون أن يفرد لليقظة العربية الحديثة التي عرفتها بعض الأقطار العربية في القرن التاسع عشر عصراً وهو ما نعده من مقاصد نيكلسون الاستشراقية!!.

وحول تقسيمات (نيكلسون) يتساءل د. عطية عامر بقوله: «فلا ندري الأساس الذي ارتضاه نيكلسون، فهو يجعل «العصر الحديث» يُبْتَدَأ منذ سقوط بغداد في يد المغول، وهذا الأمر لا يمكن أن يقبله التاريخ السياسي أو يبرره التطور الفكري الاجتماعي، ويلاحظ ـ على كل حال ـ أن نيكلسون وقف بدراسته عند الحملة الفرنسية على مصر عام 1798، ولم يتحدث إطلاقاً عن القرنين التاسع عشر والعشرين»[14].

من الملاحظ أن هذا التقسيم يحمل إيماءات مرفوضة شكلاً ومضموناً، ويمكن أن نقول إن من بينها رفض نيكلسون أن يكون للأدب العربي عصر

---

(14) د. عطية عامر، ص 27.

حديث أو بعث جديد. فآخر عصوره يبدأ في نظره من سقوط بغداد في أيدي المغول في بداية النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي، ويمتد حتى العصر الحاضر الذي يُحدد بدايته بحملة نابليون بونابرت على مصر في أواخر القرن الثامن عشر، وبالتالي فإن سماته وخصائصه الفنية تتميز بالجمود والركود والانحطاط، ويجب أن يقف المؤرخ عند حدود هذا الوصف دون أن يتجاوزه بذكر إشعاعات الإحياء والبعث وملامح حركات التجديد وبدايتها، الأمر الذي لا يمكن ـ كما يقول د. عطية عامر ـ أن يقبله التاريخ السياسي أو يبرره التطور الفكري والاجتماعي للأمة العربية!!.

ولا يقف تقسيم المستشرقين تاريخ الأدب العربي عند هذا الحد، بل تتوالى هذه التقيسيمات لتأخذ عند بعضهم أنماطاً أخرى مبعثها وجهات نظر مختلفة في تناول هذا التاريخ، وإن كانت تهتدي في ذلك بكتاب «بروكلمان». فمنذ ظهوره «أخذت كتب تاريخ الأدب العربي تصدر تباعاً في الشرق والغرب، وإن كان يمكن أن يقال إنّ هذه الكتب اتسمت كلها على وجه التقريب بميسم التأثر ببروكلمان عن طريق مباشر أو غير مباشر، واحتذت منهجه على الأقل في تناول تاريخ العرب من الوجهات العقلية والعلمية البحتة والأدبية الخاصة وغير ذلك في إطار جامع تارة وفي دراسات مفصلة متمايزة تارة أخرى»[15].

فهذا المستشرق الفرنسي «ج.م. عبد الجليل»[16] يخالف التقسيمات الثلاثة للمستشرقين السابقين، ويرتضي لنفسه تقسيماً جديداً مبهوراً فيه بما وصل إليه الأدب العربي في أيام الدولة العباسية من نهضة وازدهار وتطور ضمنه كتابه (تاريخ الأدب العربي) ط/أولىٰ، منشورات ميزونوف ولاروس باريس 1943[17]. وقد أشار إليه المستشرق الفرنسي المعروف «بلاشير» في مقدمة كتابه (تاريخ الأدب العربي) وأشاد به بقوله: «ويجب بصورة خاصة ألا نهمل كتاب

---

(15) د. عبد الحليم النجار، ص (م،ن).

(16) لم أظفر بترجمة له أو تحديد لتواريخ ميلاده ووفاته.

(17) Abd El-Jalil, J.M., Histoire de la liturature Arabe, G.P. Maisonneveat - Larouse, Paris, 1943.

(مختصر تاريخ الأدب العربي) لعبد الجليل الذي قدم في شكل مستحب لمحات موثقة نسبياً عما كانت عليه الآداب العربية منذ نشوئها إلى أيامنا هذه»[18] ويوضح بلاشير في مقدمته أن الطابع الغالب على كتاب عبد الجليل هو التبسيط.

في هذا الكتاب اقتصر المستشرق الفرنسي عبد الجليل في تقسيمه تاريخ الأدب العربي على ثلاثة عصور فقط هي:

1 ـ عصر ما قبل العباسيين.

2 ـ عصر العباسيين.

3 ـ عصر ما بعد العباسيين.

من الواضح أن محور هذا التقسيم هو فترة الدولة العباسية وما وصل إليه الأدب العربي من ازدهار ونضوج ولكنه ـ كما يقول د. عطية عامر: «لا يمكن أن يقوم على أساس تاريخي أو على أساس تطور الفكر العربي نفسه، ومن الصعب الدفاع عن مثل هذا الاتجاه»[19].

وقريب من هذا الاتجاه ما قدمه المستشرق الفرنسي «شارل بللا»[20] أستاذ الأدب العربي في السربون، وصاحب كتاب (اللغة والأدب العربيين) ط/ أولى ـ باريس 1952. وقد أشار إليه المستشرق «بلاشير» في مقدمة كتابه (تاريخ الأدب العربي) وذكر أن مؤلفه: «جمع أول مرة بين قضيتي اللغة والأدب، وهما قضيتان لا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى»[21]، وأن الطابع الغالب عليه هو التبسيط.

يطرح المستشرق بللا في كتابه المذكور سالفاً تقسيماً آخر يجعل فيه تاريخ الأدب العربي أربعة عصور هي:

---

(18) بلاشير، تاريخ الأدب العربي، المقدمة ص10.

(19) د. عطية عامر، ص27.

(20) للمستشرق بللا أيضاً كتاب عن (الجاحظ) ترجمه إلى العربية د. إبراهيم الكيلاني.

(21) بلاشير، المقدمة، ص10.

1 ـ عصر بعث الأدب ويبدأ من فترة ما قبل الإسلام حتى بداية العصر العباسي.

2 ـ عصر الكمال الأدبي ويمتد من قيام الدولة العباسية حتى انهيارها.

3 ـ العصور المظلمة وهي التي تلت زوال دولة العباسيين حتى وصول الحملة الفرنسية على مصر.

4 ـ عصر البعث الأخير ويبدأ عنده من الحملة الفرنسية حتى العصر الحاضر.

ويلاحظ على هذا التقسيم الذي يضع في الاعتبار تقسيم نظيره المستشرق الفرنسي عبد الجليل الذي جعل عصر الأدب العربي أمام حكم العباسيين محوراً له، أنه يقوم على أساس تاريخي سياسي ويراعي التطورات الفكرية والاجتماعية ويؤكد فاعليتها وتأثيرها في الأدب سلباً وإيجاباً أخذاً وعطاء «ويرى في نفس الوقت أن التطورات الأدبية يجب أن يحسب لها حساب كبير»[22].

ويمكننا أن نضيف إلى هذا أن المستشرق شارل بللا كان مأخوذاً هو الآخر بما وصل إليه الأدب العربي أمام الدولة العباسية من نضج وكمال، ومن ثم أطلق على هذه الفترة عصر الكمال الأدبي.

ولعل الجديد في هذا التقسيم هو ذكره فترة الأدب العربي في العصر الحديث التي تجعل من حملة نابليون على مصر بداية لها منطلقاً لعصر البعث والإحياء.

أما المستشرق الإنجليزي «هاملتون ألكسندر جب» [1895 ـ 1971] فله كتاب في تاريخ الأدب العربي عنوانه (مختصر الأدب العربي) سلك فيه نهجاً جديداً خالف به سابقيه؛ إذ قسم أدوار الأدب العربي[23] تقسيماً إقليمياً زمنياً وكانت أربعة أدوار كما يلي:

---

(22) د. عطية عامر، ص28.

(23) ذكر هذه الأدوار د. إبراهيم الكيلاني في ترجمته كتاب بلاشير (تاريخ الأدب العربي) في هامش ص14.

الدور الأول:

1 ـ اللغة العربية.

2 ـ عصر البطولة من سنة 500 إلى 632م.

الدور الثاني:

3 ـ الأدب العربي في عهد العباسيين 813 ـ 847م.

4 ـ الأدب العربي في عهد العباسيين 847 ـ 945م.

5 ـ حلقة سيف الدولة الحمداني.

6 ـ العراق تحت حكم بني بويه.

7 ـ فارس الشرقية.

8 ـ الأدب في الأندلس 750 ـ 1091م.

9 ـ العراق وفارس 1055 ـ 1258م.

10 ـ مصر وسوريا 1055 ـ 1258م.

11 ـ الأدب العربي في الأندلس في الدور الفضي 1091 ـ 1237م.

الدور الثالث:

12 ـ عصر المماليك 1258 ـ 1517.

13 ـ الأدب العربي في سوريا ومصر 1258 ـ 1517م.

14 ـ الأدب العربي في إسبانيا وإفريقية الشمالية 1258 ـ1517م.

الدور الرابع:

15 ـ الأدب العربي 1517 ـ 1800م.

من الواضح أن هذا التقسيم لا يحدد عصوراً معينة ذات مسميات محدّدة، ولكنه يستعرض أدواراً لتاريخ الأدب العربي في ضوء فترات بارزة في تاريخ العرب والمسلمين، يرى أنها ذات صلة وثيقة بتطور الأدب العربي وفترات ازدهاره وجموده، مؤكداً العلاقة بين التاريخ والأدب. ويمكننا أن نحصر هذه الأدوار في أربعة:

الدور الأول: ويتناول فترة أدب ما قبل الإسلام.

الدور الثاني: ويعرض الأدب العربي في عهد الدولة العباسية. وقد جعله

فترتين ربما تأثراً بتقسيم «نللينو»، وقد انتهى به إلى سنة 1258 التي شهدت سقوط بغداد على أيدي المغول، مشيراً إلى الأدب العربي في الأندلس.

الدور الثالث: ويدرس الأدب العربي في عصر المماليك.

الدور الرابع: ويتناول الأدب العربي في العهد التركي حتى الحملة الفرنسية على مصر، وفي كل الأحوال فإن «جب» ينتهي في دراسته تاريخ الأدب العربي بهذه الحملة الفرنسية كما فعل أغلب المستشرقين السابقين عليه.

وقد ذكر بلاشير أن كتابه عن تاريخ الأدب العربي «يتفق وكتاب المستشرق «جب» في تاريخ الأدب العربي، فإليه يعود الفضل في هذا التقسيم الدوري»[24] أي في تناول «جب» فترات تاريخ الأدب العربي مجزأة وفي شيء من التفصيل.

غير أن هذا التقسيم لم يَخلُ في نظري من غمزات استشراقية!! إذ غض الطرف عن عصر ابتداء ظهور الإسلام والدولة الأموية، وتجاوزه مباشرة إلى عصر الدولة العباسية الذي نظر إليه من خلال فترتين تاريخيتين؛ الأولى عمرها خمسة وثلاثون عاماً في حين أن الثانية امتدت قرابة مائة سنة.

وإذا كان كل من بروكلمان ونللينو ونيكلسون وعبد الجليل وشارل بللا وجِبْ، قد اتخذوا من التغييرات السياسية التي عرفها تاريخ الشعوب العربية والإسلامية في فتراته المختلفة أساساً لتقسيم تاريخ الأدب العربي، فإن المستشرق الفرنسي «ريجيس. ل. بلاشير» [1900 ـ 1973] صاحب كتاب (تاريخ الأدب العربي) قد رفض الأخذ بهذا المنهج كلية، وذكر ذلك صراحة في مقدمة كتابه بقوله:

«هذا مع العلم بأننا سنخالف بصورة جازمة في نواح كثيرة من بحثنا، التصورات الواردة في كتاب بروكلمان»[25]. واعتبر مترجم كتاب بلاشير، الدكتور إبراهيم الكيلاني أن هذا المستشرق قد قام «بمحاولة جديدة في تاريخ

---

(24) بلاشير، المقدمة، ص14.

(25) المصدر السابق، ص11.

الأدب العربي مستفيداً أو مستعيناً بتجارب أسلافه، فسلك طريقاً جديدة في التأليف محاولاً الربط بين تطور المجتمعات والوقائع الأدبية»[26].

ويرى «بلاشير»[27] أنه من الصعب فصل التيارات الفكرية والثقافية فصلاً تاماً، وبالتالي كانت دراسته تاريخ الأدب العربي في ثلاثة أقسام لا ثلاثة عصور، وفق رؤية جديدة تتركز فيما يسميه بالأسر الفكرية «أي تقسيم تاريخ هذا الأدب إلى مدارس فكرية لكل مدرسة منها زعيم وأتباع»[28].

ويشير د. إبراهيم الكيلاني في كلمته التي قدم بها ترجمته كتاب بلاشير (تاريخ الأدب العربي) إلى مجموعة من المزايا جعلت هذا الكتاب متميزاً عما سبقه من كتب تناولت تاريخ الأدب العربي وتواريخ الأدب عامة، وقد حصرها في أمور منها: «العناية بإشعاعات المراكز العقلية والتيارات الفكرية في العالم العربي ـ اكتشاف أنواع من (الزمر العقلية) المكونة من عباقرة الأدب العربي الذين أثروا في بيئاتهم وتأثروا بها، فأصبحوا بذلك أمثلة تحتذى لمن عاصرهم وجاء بعدهم، بما أوجدوه من مذاهب أو نماذج أدبية جديدة ـ أبعاداً كثيرة من الآثار الفلسفية والتاريخية واللغوية والفقهية وغيرها مما لا يدخل في نطاق الأدب الصرف والاقتصار على الآثار التي ألّفت لغاية فنية»[29].

ويضيف د. عطية عامر إلى هذه الأبعاد التي تحدد المنهج الذي سلكه المستشرق «بلاشير» في تناوله تاريخ الأدب العربي قوله بأن هذا المنهج «يوضح إلى حد كبير، التجديد الذي يحاول العالم الكبير أن يسلكه في دراسته، كما أنه يدل على مدى استفادته من الدراسات النقدية الحديثة، وهذا الاتجاه أقرب إلى طبيعة الأشياء، وهو يعطي العبقرية الفردية معظم الاهتمام، وقد يطغى هذا الاهتمام الكبير بالفرد على العبقرية الجماعية التي تنبت من المجتمع كله وتفرضها الأمة جمعاء، ولكن «بلاشير» لا ينسى أن يؤكد ـ في صراحة ـ أن

---

(26) نفسه، كلمة المترجم، ص5.

(27) بلاشير، المقدمة، ص17.

(28) د. عطية عامر، ص28.

(29) بلاشير، كلمة المترجم، ص6.

الإنتاح الأدبي ليس في حقيقة الأمر سوى تعبير عن طبقة اجتماعية أو عن جماعة تعكس الحياة والمثل الأعلى مرة واحدة، وهو بذلك التأكيد يقدّم الدليل القاطع على أنه لم ينس قط الدور الذي يؤديه المجتمع في حياة كل أديب مهما بلغت عبقريته الفردية»[30].

ويتركّز تقسيم «بلاشير» تاريخ الأدب العربي ـ المترجم منه والمطبوع ـ في هذه الأقسام الثلاثة التالية:

القسم الأول والثاني: يتناولان من خلال عدة فصول موضوعين كبيرين، يتحدث أولهما عن سيطرة العرب في أدب الجزيرة منذ نشوئه إلى حوالي سنة 725م، والعوامل التاريخية والإسهامات الخارجية في المجال العربي، واتخاذ لهجة عربية لغة أدبية. وقد جاء هذا الموضوع في ثلاثة فصول. ويتعرض الموضوع الثاني للأدب القديم نثراً وشعراً منذ نشوئه حتى حوالي سنة 50هـ/ 670م من خلال ستة فصول.

أما القسم الثالث فقد تناول الأدب العربي من حوالي سنة 50هـ/ 670م حتى نحو 107هـ/ 725 في ستة فصول أيضاً، لم يتجاوز في زمنها النصف الأول من قرن الثامن الميلادي (بدايات القرن الثاني الهجري).

من الواضح أن «بلاشير» لم يقسم تاريخ الأدب العربي إلى عصور وفترات وفق التقسيم السياسي للتاريخ العربي الإسلامي كما فعل قبله مجموعة من المستشرقين، ولم يفصل التيارات الفكرية والثقافية بعضها عن بعض، بل نظر إليها في سلسلة متكاملة متصلة الحلقات، أو كما يقول: «عنينا بتطور المجتمع الإسلامي أكثر من العناية بالحوادث السياسية، كما عنينا بإشعاعات المراكز العقلية وظهور التيارات الفكرية التي أوجدت أشكالاً أدبية جديدة أو فرضت تجديداً على الصيغ القديمة»[31].

ولعل ذلك من أبرز الأسباب التي دفعت «بلاشير» إلى عدم تجاوز القرن

---

(30) د. عطية عامر، ص28/ 29.

(31) بلاشير، المقدمة، ص13/ 14.

التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي) في دراسته تاريخ الأدب العربي، وفي ذلك يقول:

«وقد رأينا من جهة أخرى التوقف في كتابنا عند أواخر القرن الخامس عشر للميلاد (التاسع للهجرة) فضربنا صفحاً عن كثير من الشعراء التافهين والناثرين المجردين عن الأصالة، والجماعة المتعبين الذين عاشوا من القرن التاسع إلى القرن الثاني عشر للهجرة (من السادس عشر إلى الثامن عشر الميلادي) والذين لا يستحقون أن يفسح لهم المجال في تاريخ أدبي»[32].

ويزيد «بلاشير» توضيحاً لمنهجه في عدم امتداد دراسته تاريخ الأدب العربي إلى القرن التاسع عشر الميلادي بقوله:

«ومنذ أواخر القرن التاسع للهجرة (الخامس عشر للميلاد)... جف معين الحياة والعفوية في الآثار المكتوبة باللغة الفصحى، فطويت بذلك صفحة من صفحات الثقافة الإنسانية، ولم تعد جذوة الأدب العربي إلى الاتقاد إلا في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي حين مرت النهضة في سيرها المضطرب»[33].

وقد أخذ بهذا الاتجاه «الذي يرى من الخطأ اتخاذ التغييرات السياسية أساساً لتقسيم الأدب العربي إلى عصور تتماشى مع ذلك التغيير السياسي، الدكتور محمد مندور الذي نادى به في مقالاته، وطبقه في أبحاثه ودراساته النقدية للأدب العربي الحديث.

هذه هي مجمل تقسيمات مؤرخي الأدب العربي من المستشرقين، رأينا أن نستعرضها بهذا التفصيل والتوضيح قبل أن نحدد أيضاً مناهج مؤرخينا العرب المحدثين وطرائق تناولهم لتاريخ الأدب العربي، ويمكننا في ضوئها أن نرصد هاتين الحقيقتين:

الأولى: أنّ تاريخ الأدب العربي لم يتعرض في تناوله ودراسته إلى مثل

---

(32) بلاشير، المقدمة، ص13/ 14.

(33) نفسه، ص 14.

هذه التقسيمات التي جعلت منه عصوراً قائمة على فترات التاريخ السياسي للشعوب العربية الإسلامية إلا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن.

الثانية: أنّ هذه التقسيمات قامت بها طائفة من المستشرقين، ثم تبعهم فيها مجموعة من مؤرخينا العرب المحدثين الذين اقتفوا على آثارهم في تبعية كانت عند بعضهم كاملة دون زيادة أو نقصان كما سنوضح ذلك من الصفحات القادمة.

حقاً، لقد سار مؤرخونا العرب المحدثون في مطلع هذا القرن المسلك نفسه الذي رسمه المستشرقون في تقسيمهم تاريخ الأدب العربي إلى عصور تتمشى مع فترات التاريخ الساسي؛ مما يؤكد ـ كما سنرى ـ تتلمذهم التلمذة الواعية المستوعبة على يد هؤلاء المستشرقين، وانبهارهم بمنهجهم وأخذهم بما يسميه د. شكري فيصل بالنظرية المدرسية في تاريخ الأدب العربي، التي يرى أنها جديدة أو تكاد فهي «ليست موغلة في القدم وأنها انتقلت إلينا فيما انتقل من أوروبا، فقد بدأت في مصر في القرن الماضي نتيجة لهذا الامتزاج بالدراسات الأجنبية وثمرة من ثمرات الصلة بالآداب الأوروبية»[34].

إن هذه التلمذة ـ في الواقع ـ لم تتأت إلا لمجموعة من المؤلفين العرب المحدثين الذين أخذوا بالمنهج الجديد في دراسة تاريخ الأدب العربي نتيجة احتكاكهم بكتابات أصحاب هذا المنهج واطلاعهم على أصوله وخطوطه في لغاتها الأصلية، ووقوفهم على آثار المستشرقين بخاصة وقراءاتهم الواعية المبهورة لها.

وبداية، يمكننا أن نتبين هذا الاتجاه الجديد في التاريخ الأدبي عند (حسن توفيق العدل، ومحمد حسن المرصفي، وأحمد الإسكندري، وعبد اللّه دراز، وجرجي زيدان، وأحمد حسن الزيات، ومصطفى صادق الرافعي، وطه حسين، وأحمد أمين)، فهؤلاء وغيرهم من مؤرخي الأدب العربي سلكوا في مطلع هذا

(34) د. شكري فيصل، مناهج الدراسة الأدبية، ص12.

القرن طريق المستشرقين في تقسيمهم تاريخ الأدب العربي إلى عصور وفق فترات التاريخ السياسي.

فحسن توفيق العدل[35] (1862 ـ 1904) الذي درّس في ألمانيا وإنكلترا نقل على أثر عودته إلى مصر «كتاب بروكلمان عن تاريخ الأدب العربي وقام بتدريسه في دار العلوم»[36] وقد تأثر بمنهجه الجديد في دراسة تاريخ الأدب العربي وأفاد منه كل الفائدة، تمثل ذلك في كتابه (تاريخ آداب اللغة العربية) الذي ألفه في مطلع هذا القرن وطُبع سنة 1906 بمطبعة دار الفنون بمصر أي بعد وفاته بسنتين.

ومن ثم اعتبر «أول الذين عنوا بالتاريخ الأدبي في صورته الجديدة، وأنه هو الذي صاغ نظرية تقسيم العصور في شكلها الأول الذي لم تكد تحيد عنه، فاسْتَنَّ هذه السُّنة في دراسة الأدب العربي»[37]. وقد أشار في مقدمة كتابه المذكور إلى الرؤية المنهجية التي اعتمد عليها في تأليفه وهي أن «تاريخ أدب اللغة تابع في تقسيمه للتاريخ السياسي والديني في كل آن، لأن الأحوال السياسية والدينية تكون في العادة عامة، فإما أن تبعث الأفكار وتحرك الأميال لمزاولة المعارف، وإما أن تكون سبباً في وقوف الحركة الفكرية في الأمة بما يلحق السياسة أو الدين من ضعف»[38].

وفي ضوء ذلك قسم (حسن توفيق العدل) تاريخ آداب اللغة العربية إلى

---

(35) ولد بالإسكندرية (1288هـ/ 1862م) درس في الأزهر مدة طويلة ثم دخل دار العلوم وقضى فيها أربع سنوات، حيث تخرج فيها عام 1888.. عمل مدة خمس سنوات في تدريس اللغة العربية وعلومها في كل من المدرسة الشرقية في برلين [التي أصدر بها مجلة «توفيق المصري»] وفي جامعة كمبردج.. غادر برلين في أواخر مدته وأمضى بضعه أشهر متنقلاً في أوروبا خصوصاً في إنكلترا... ثم عاد إلى مصر مفتشاً بنظارة المعارف ومدرساً بدار العلوم إلى أن أنتدب ثانية للتعليم في جامعة كمبردج [محتلاً في هذه الجامعة كرسي اللغة العربية وآدابها]؛ حيث توفي عام 1904م ودفن في مصر، أنظر: يوسف أسعد داغر، مصادر الدراسة الأدبية، الجزء الثالث، القسم الأول، بيروت، 1972 (بتصرف) ص 312.

(36) يوسف أسعد الداغر، مصادر الدراسة الأدبية، ص 312.

(37) د. شكري فيصل، ص 20.

(38) المصدر نفسه. ص 17/ 18.

خمسة عصور:

1 ـ عصر الجاهلية.

2 ـ عصر ابتداء الإسلام.

3 ـ عصر الدولة الأموية.

4 ـ عصر الدولة العباسية والأندلس.

5 ـ عصر الدول المتتابعة إلى هذا العهد.

من الواضح أن هذا التقسيم لا يختلف كثيراً عن تقسيمات بعض المستشرقين الذين ذكرناهم سالفاً، فتاريخ الأدب العربي عند (حسن العدل) جاء في خمسة عصور، الجديد فيها إفراده للدولة الأموية عصراً قائماً بذاته، وإهماله عصر البعث والنهضة الحديثة على أثر سقوط بغداد في أيدي المغول في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي.

ثم يأتي من بعده محمد حسن نائل المرصفي[39] (ت ـ 1353هـ/ 1935م) الذي يعد أحد المبكرين الذين ألفوا في التاريخ الأدبي العربي، وقد عرض في كتابه (أدب اللغة العربية) الذي صدر سنة 1326هـ (1908م)[40] لتاريخ الأدب العربي حيث قسمه إلى عصور جعلها هو الآخر خمسة هي:

1 ـ العصر الجاهلي.

2 ـ عصر صدر الإسلام.

3 ـ عصر الدولة الأموية.

4 ـ عصر الدولة العباسية.

5 ـ العصر الممتد بين سقوط الدولة العباسية وبين استيلاء محمد باشا على

---

(39) نشأ في القاهرة ودرس مدة في الأزهر ودار العلوم وعين مدرساً للعربية في مدارس «الفرير»، كان أديباً، صحفياً أصدر مجلة (الجديد) ومجلة (شهرزاد) التي استمرت إلى يوم وفاته في 4 ذي الحجة عام 1353هـ بالقاهرة. له كتب مدرسية وضعها أيام اشتغاله بالتعليم من بينها كتاب (أدب اللغة العربية) في جزأين، انظر: (الزركلي، الأعلام، جـ6، ص95. كحالة، معجم المؤلفين، جـ9، ص224).

(40) د. شكري فيصل، ص20.

حكم مصر سنة 1220هـ (1801م).

ويلاحظ هنا أن المرصفي يترسم في كتابه المذكور خطوات تقسيم الأستاذ العدل دون إضافة منه أو تعديل جوهري، باستثناء إغفاله ذكر الأندلس في عصر الدولة العباسية، فهو يفْصلُ ـ كما فعل العدل ـ فترة الدولة الأموية عن عصر صدر الإسلام، ويسكت أيضاً عن الحديث عن عصر النهضة، كما يتوقف بتقسيمه عند بداية حكم محمد علي في مصر الذي كان في أعقاب حملة نابليون بونابرت.

وينضم إلى الأستاذين العدل والمرصفي مؤرخ آخر هو الأستاذ عبد اللّه درّاز (وكيل مشيخة الجامع الأحمدي) فيأخذ في كتابه (تاريخ أدب اللغة العربية) الذي ظهر في سنة 1328هـ (1910م)[41] بقسمة العصور الأدبية وفق التاريخ السياسي، مترسماً في ذلك الخُطا التي مشاها غيره من قبله إذ يقسم تاريخ الأدب العربي إلى خمسة عصور هي:

1 ـ عصر الجاهلية.

2 ـ عصر ابتداء الإسلام.

3 ـ عصر الدولة الأموية.

4 ـ عصر الدولة العباسية والأندلس.

5 ـ عصر الدول المتتابعة إلى هذا العهد.

وهكذا لم يخرج الأستاذ عبد الله دارز «عما فعل حسن توفيق العدل حتى في أضيق حدود اللفظ، بل تابعه في إفراد عصر ابتداء الإسلام، وتابعه في المزج بين الدولة العباسية والأندلسية، وفي السكوت عن عصر النهضة، وانساق في هذا الإطار الكبير، إطار التوحيد بين التقسيم السياسي والأدبي»[42].

ثم يبرز مؤلف آخر وهو أحمد الإسكندري[43] (1875 ـ 1938م) الذي

---

(41) نفسه، ص20.

(42) د. شكري فيصل، ص21.

(43) هو أحمد بن علي عمر الإسكندري، ولد بالإسكندرية وتعلم بها ثم درس بالأزهر ودار العلوم بالقاهرة. احترف التعليم فأفاد كثيراً واختير أستاذاً للأدب العربي. كان عضواً في المكتب =

يسير على نهج زملائه السابقين عليه، حيث يؤلف كتاباً في تاريخ الأدب العربي سماه (الوسيط) الذي ظهر سنة 1329هـ (1911م) لم يخرج فيه عن تقسيمات من سبقوه موضحاً في مقدمته أن «تاريخ لغة أي أمة وأدبها يرتبط كل الارتباط بالحوادث السياسية والدينية والاجتماعية التي تقع بين ظهراني هذه الأمة»[44].

ومن ثم كان تقسيمه تاريخ أدب اللغة العربية في خمسة عصور هي:

1 ـ عصر الجاهلية، ومدته نحة 150 سنة وينتهي بظهور الإسلام.

2 ـ عصر صدر الإسلام ويشمل بني أمية مبتدئاً بظهور الإسلام منتهياً بسقوط الدولة الأموية في سنة 132هـ.

3 ـ عصر بني العباس ويبتدئ بقيام الدولة العباسية وينتهي بسقوط بغداد في أيدي التتار سنة 656هـ (1258م).

4 ـ عصر الدول المتتابعة التركية ويبتدئ بسقوط بغداد وينتهي بالنهضة الأخيرة سنة 1220هـ (1801م).

5 ـ عصر النهضة الأخيرة ويبتدئ من حكم الأسرة المحمدية العلوية ويمتد إلى وقتنا هذا.

يلاحظ على هذا التقسيم أن الإسكندري جمع فترتي صدر الإسلام والدولة الأموية في عصر واحد بخلاف ما فعل العدل والمرصفي ودراز، كما أنه يضيف كلمة (التركية) إلى عصر الدول المتتابعة، ويذكر عصر النهضة الأخيرة الذي أغفله السابقون عليه وأهملوه. فالإسكندري وإن أخذ بمبدأ تقسيم تاريخ الأدب العربي والتزم بتبعية التاريخ الأدبي للتاريخ السياسي، وحرص هو الآخر على العصور الخمسة، فإنه يقوم بالتعديل والإضافة في تقسيمه، وهو تعديل

= الفني بوزارة المعارف، وعضواً بالمجمع اللغوي بالقاهرة وبالمجمع العلمي العربي بدمشق، له تصانيف في الأدب العربي مدرسية وأخرى بالاشتراك مع أساتذة آخرين، توفي بالقاهرة، انظر (الزركلي، الأعلام، جـ1، ص 183 وكحالة، معجم المؤلفين، جـ2، ص14/ 15).

(44) الإسكندري، الوسيط، ص10، ط/ الثانية، فضلاً عن د. شكري فيصل، ص18.

«يدل على لفتات طيبة وتنبه لطيف، فهو لم يخرج في جملته عن هذه الوصلة بين الأدب والسياسية «الوصلة التي بدأها حسن توفيق العدل ومضى من بعده في إحكامها وشدها»[45].

أما جرجي زيدان[46] (1861 ـ 1914م) فيسلك في كتابه (تاريخ آداب اللغة العربية) الذي نشره في مطلع العقد الثاني من هذا القرن وعلى وجه التحديد في سنة 1913م، وطبعه بمطبعة الهلال بمصر في أربعة أجزاء ـ يسلك منهج السابقين عليه من مستشرقين ومؤرخين عرب في تقسيم الأدب العربي إلى عصور حسب الانقلابات السياسية والاجتماعية، وإن أوحى لقارئ مقدمته التمهيدية الأولى للجزء الأول من كتابه المشار إليه، الذي نشر سنة 1911م أنه فكر في أن يدرس الأدب العربي على أساس من العلوم إلى جانب تفكيره أن يؤرخ له على أساس من الأعصر، فهو يقول:

«ترددنا كثيراً في الخطة التي نتخذها في تقسيم هذا الكتاب بين أن نقسمه حسب العلوم أو حسب الأعصر، ومعنى قسمته حسب العلوم أن نستوفي الكلام في كل علم على حدة من نشأته إلى الآن، على أن نبدأ بأقدمها. . . أما قسمته حسب الأعصر فيراد بها الكلام عن أحوال العلوم معاً في كل عصر على حدة وهذا ما اخترناه»[47].

جاء تقسيم جرجي زيدان تاريخ آداب اللغة العربية في سبعة عصور

---

(45) د. شكري فيصل، ص20.

(46) جرجي بن حبيب زيدان: مؤرخ، صحافي، قصصي، لغوي، ولد ببيروت وتعلم في بعض مدارسها الابتدائية، انتسب للكلية الأميركية لتعلم الطب، ولكنه لم يكمل تحصيله ورحل إلى مصر، رافق الحملة إلى السودان مترجماً بقلم المخابرات ورحل أيضاً إلى لندن، تولى في مصر تحرير جريدة (الزمان) وحرر في مجلة (المقتطف) ثم أنشأ مجلة (الهلال) التي ظلت تصدر طوال اثنين وعشرين عاماً، انقطع في أواخر حياته للتأليف فكان صاحب تصانيف كثيرة مطبوعة. توفي في القاهرة، انظر: الزركلي، الأعلام ج2، ص 117، وكحالة. معجم المؤلفين، ج3، ص 125/ 126.

(47) جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية (المقدمة) ج1، ص5. نقلاً عن د. شكري فيصل، ص46/ 47.

«حسب الانقلابات السياسية ـ أو أطوار تناسب انقلاباتها السياسية والاجتماعية ـ لبيان ما يكون من تأثير تلك الانقلابات فيها»[48]. وكان على النحو التالي:

1 ـ عصر آداب العرب قبل الإسلام وقسمه إلى فترتين إلى الجاهلية الأولى في زمن الحمورانيين وما بعدهم، والجاهلية الثانية في القرنين الأخيرين قبل الهجرة.

2 ـ عصر الخلفاء الراشدين.

3 ـ العصر الأموي الذي ينتهي بسقوط الدولة الأموية سنة 132هـ.

4 ـ العصر العباسي الممتد حتى سقوط بغداد سنة 1258م.

5 ـ العصر المغولي.

6 ـ العصر العثماني.

7 ـ العصر الحديث.

ونلاحظ على هذا التقسيم أنه لم يلتزم بقسمة العصور الأدبية الخمسة وإن «سيطرت النظرية المدرسية على منهج البحث عند جرجي زيدان فضغطت كتابه بين حدودها هذه التي نعرفها... ولكنه استطاع مع ذلك أن يتنفس في أجواء أخرى، واستطاع أن ينطلق حيناً من هذه الحدود، ولكنه سرعان ما كان يعود إليها»[49].

كما نلاحظ انفراده من بين مؤرخي العرب المحدثين لآداب اللغة العربية بتسمية العصر الجاهلي بعصر آداب العرب قبل الإسلام، وبإهمال فترة بداية ظهور الإسلام ـ ربما بسبب تعصبه المسيحي!! ـ واعتباره فترة الخلفاء الراشدين عصراً قائماً بذاته ومبدأً لعصر صدر الإسلام عند آخرين. وينفرد جرجي زيدان أيضاً بجعله الفترة الممتدة من سقوط بغداد على أيدي المغول حتى بداية العصر الحديث، عصرين منفصلين سماهما العصر المغولي والعصر العثماني،

---

(48) د. شكري فيصل، ص47.

(49) المصدر نفسه، ص48.

وفي ذكره العصر الحديث ينضم بهذا التخصيص إلى أحمد الإسكندري.

ولا يختلف الأديب الكبير الأستاذ أحمد حسن الزيات[50] (1885 ـ 1968م) في كتابه (تاريخ الأدب العربي) الطبعة الأولى القاهرة 1927 عمن سبقه من مؤرخي إداب اللغة العربية في عنايته بالتاريخ الأدبي في صورته الجديدة التي تقسمه إلى خمسة عصور، بل يصرح هو الآخر في مقدمته ـ كما فعل الأستاذان العدل وحسين المرصفي ـ بأن «التاريخ الأدبي وثيق الصلة بالتاريخ السياسي والاجتماعي لكل أمة، بل إن كلاً منهما لازم للآخر مؤثر فيه ممهد له. غير أن الأول إنما يسبق الثاني كما تسبق الفكرةُ العمل، والرأيُ العزيمةَ، فكل ثورة سياسية أو نهضة اجتماعية إنما تعدها وتمدها ثورة فكرية تظهر أولاً على ألسنة الشعراء وأقلام العلماء». . .

لذلك آثرنا أن نجاري كثرة كتابنا في تقسيم تاريخ آدابنا إلى خمسة أعصر على حسب ما نال الأمم العربية والإسلامية من التقلبات السياسية والاجتماعية»[51].

وقد التزم الزيات بما اتفق عليه أكثر الدارسين لتاريخ الأدب العربي وأخذ بمبدأ تقسيمه إلى خمسة عصور كانت عنده كما يلي:

1 ـ العصر الجاهلي ويبتدئ باستقلال العدنانيين عن اليمنيين في منتصف

---

(50) أديب من كبار أدباء وكتاب مصر، ولد بقرية قريبة من المنصورة، دخل الأزهر وتلقى علومه فيها مدة 10 سنوات، وعمل في التدريس الأهلي فعلم العربية في مدارس الفرير. دخل مدرسة الحقوق الفرنسية بالقاهرة، وأدى الامتحان النهائي بباريس، عين رئيساً لقسم اللغة العربية بالجامعة الأميركية في القاهرة، ثم أستاذاً للأدب العربي في دار المعلمين العليا ببغداد، كان عضواً في مجمع اللغة العربية بالقاهرة والمجمع العلمي العربي بدمشق، والمجلس الأعلى للآداب والفنون. توفي في القاهرة صاحب مجلة (الرسالة) الذائعة الصيت التي صدرت من (1933 ـ 1953م) انظر: الزركلي، الأعلام، جـ1، ص114، يوسف داغر، مصادر الدراسة الأدبية، الجزء الثالث القسم الأول ص (507 ـ 510).

(51) أحمد حسن الزيات، تاريخ الأدب العربي، ص5، ط/ الرابعة والعشرون، بدون تاريخ ومكان الطبعة.

القرن الخامس للميلاد وينتهي بظهور الإسلام سنة 622م.

2 ـ عصر صدر الإسلام والدولة الأموية ويبتدئ مع الإسلام وينتهي بقيام الدولة العباسية سنة 132هـ.

3 ـ العصر العباسي ومبدؤه قيام دولتهم ومنتهاه سقوط بغداد في أيدي التتار سنة 656هـ.

4 ـ العصر التركي ويبتدئ بسقوط بغداد وينتهي عند النهضة الحديثة سنة 1220هـ.

5 ـ العصر الحديث ويبتدئ باستيلاء محمد علي على مصر، ولا يزال»[52].

واضح أن الزيات تَرسَّم في تقسيمه هذا خطوات زميله الإسكندري إذ جمع فترتي صدر الإسلام ودولة بني أمية في عصر واحد وجعل للنهضة عصراً. أما الجديد عنده فإنه يكتفي بتسمية العصر الرابع الذي جاء عند الإسكندري عصر الدول المتتابعة التركية، بالعصر التركي فحسب.

ويبقى التزام الزيات بقسمة العصور الخمسة وإضافاته ومسمياته الجديدة أكثر وضوحاً من غيره مما دفع د. شكري فيصل إلى القول بأن كتابه في تاريخ الأدب العربي يمثل «ذُروة النظرية المدرسية، فالتاريخ الأدبي عنده وثيق الصلة بالتاريخ السياسي والاجتماعي؛ ولذلك تبدو القسمة الأدبية عنده متطابقة مع القسمة السياسية، بل إن الحديث عن الأندلس ليجري في سياق من الحديث عن العصر العباسي... ومع ذلك فإن هذه الذروة توشك أن تنحدر عنده ليستبين ما وراءها من جديد، إذ يشير في مطلع حديثه عن العصر العباسي إلى النزعات الإقليمية في الدراسة الأدبية، ولكنها إشارة خفيفة... ثم لا يلبث أن يجاوزها ملتزماً طريقة القسمة السياسية»[53].

ومن بين من عني بدراسة تاريخ الأدب العربي على نمط استشراقي د.

---

(52) المصدر السابق.

(53) د. شكري فيصل، ص21.

شوقي ضيف[54] وهو من مؤرخي آداب اللغة العربية المعاصرين. وقد قسمه إلى خمسة عصور، كان تأثره فيها بالمستشرق الإيطالي «نللينو» واضحاً كل الوضوح فهي عنده على النحو التالي:

1 ـ العصر الجاهلي وينتهي عنده بظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي.

2 ـ العصر الإسلامي وقد وزعه على كتابين جعل أولهما لعصر صدر الإسلام وثانيهما لعصر بني أمية، وبحث فيهما جوانب الحياة في هذا العصر، البيئية والدينية والحضارية والثقافية والاقتصادية مع ترجمة لأعلام الشعراء والخطباء والكتاب، كل ذلك في دراسة تاريخية تحليلية نقدية.

3 ـ العصر العباسي الأول: ويبتدئ من سنة 132هـ إلى سنة 276هـ حين تحولت عاصمة الخلافة من دمشق إلى بغداد.

4 ـ العصر العباسي الثاني: ويتناول الفترة الممتدة من تحول مقاليد الحكم من أيدي الفرس إلى أيدي الأتراك إلى دخول بني بويه بغداد وتوليهم لها سنة 334هـ.

5 ـ عصر الدول والإمارات وخصّه بالحديث عن الجزيرة العربية والعراق وإيران في الفترة الممتدة من سنة 334هـ إلى العصر الحديث.

ويوضح د. شوقي ضيف في مقدمة الجزء الخامس من كتابه (تاريخ الأدب العربي) وجهة نظره في طول فترة هذا العصر التي تصل إلى سبعة قرون (من الحادي عشر إلى الثامن عشر الميلادي) بضمه ثلاثة قرون في العصر العباسي الثاني عرفت باسم العصر المغولي إلى عصر الدول المتتابعة، وهو الذي يسمّيه بعصر الدول والإمارات؛ أي إنه أخذ في هذا بما فعله الإسكندري والزيات وغيرهما، وخلافاً لما ذهب إليه جرجي زيدان في تقسيمه المذكور سالفاً، وربما كان يعنيه حين أشار في مقدمته إلى أن المؤرخين للأدب العربي كانوا «يدخلون منه نحو ثلاثة قرون في العصر العباسي الثاني منتهين به حتى سنة

(54) مؤرخ وبحاثة مصري معاصر.

656هـ حين أغار قطعان التتار على بغداد وقوّضوا ما كان فيها من مدنية وحضارة. وكان المؤرخون يسمون الحقب التالية حتى الغزو العثماني مصر والشام والعراق باسم العصر المغولي، وسموا فترة حكم العثمانيين تلك البلدان باسم العصر العثماني، وكل ذلك تصور مخطئ»[55].

وقد ساق د. شوقي ضيف جملة من المبررات التاريخية في ضوئها «يصبح من الخطأ أن تنسب القرون: الرابع والخامس والسادس حتى منتصف السابع [الهجري] إلى الخلافة العباسية... ومن الخطأ الإبقاء على تسمية القرون الثلاثة التالية لغزو التتار بغداد باسم العصر المغولي... لذلك رأينا أن ندمج العصر المغولي في عصر الدول والإمارات لأن هذه التسمية هي الألصق بالعصر، وهي أكثر دقة ومطابقة للواقع. وبالمثل أدمجنا فيه ما سمّي بالعصر العثماني لأنه لم يكن عصراً بالمعنى الحقيقي، بل كان حقبة مظلمة تتمة لعصر الدول والإمارات»[56].

ويبدو أن هذا الجزء الخاص بالجزيرة العربية والعراق وإيران حلقة أولى في عصر الدول والإمارات، فقد أشار د. شوقي ضيف[57] إلى أنه سيفرد لمصر والشام جزءاً ثانياً، وللأندلس والمغرب جزءاً ثالثاً.

في ضوء تقسيمات المستشرقين ومؤرخي العرب المحدثين تاريخ الأدب العربي التي عرضناها بشيء من التفصيل والإبانة، يمكننا أن نخلص من هذا الغرض إلى مجموعة من الحقائق نجملها فيما يلي:

1 ـ إن المستشرقين ومؤرخي العرب المحدثين التزموا قسمة تاريخ الأدب العربي إلى عصور، وهم هنا كأنما وقفوا ـ على حد تعبير د. شكري فيصل ـ «عند المعنى اللغوي للتاريخ بأنه التوقيت»[58]. أي توقيت الأدب بالأحداث الضخمة، والربط بينها وبين دراسته ربطاً محكماً؛

(55) (56) د. شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي (عصر الدول والإمارات) جـ4 (المقدمة) ص5.
(57) المصدر نفسه (المقدمة) ص6/ 7.
(58) د. شكري فيصل، ص21.

وبذلك سنُّوا أول المناهج الحديثة في الدراسة الأدبية.

2 ـ إن نشأة هذا الاتجاه وهو العناية بدراسة الأدب العربي على نمط تاريخي كانت عند مؤرخي العرب المحدثين مع مطلع هذا القرن، وجاءت نتيجة أخذهم بالمنهج الحديث في الدراسات الأدبية، وقد شاع في أوروبا وابتكره المستشرقون النمسويون[59] وأخذه عنهم المستشرقون الألمان في القرن التاسع عشر، كما اعترف بذلك كارل بروكلمان نفسه، وسبقت الإشارة إليه، وهو المنهج الذي يجعل بين التاريخ السياسي والتاريخ الأدبي نوعاً من التبعية. وقد كان جميع المؤرخين العرب المحدثين صرحاء في مقدمات مؤلفاتهم وكتبهم في أخذهم بأصول هذا المنهج وحديثهم عن هذه التبعية وفي الاعتقاد بها والبرهنة عليها والتمثيل لها.

3 ـ إن جميع من عرضنا لهم باستثناء جرجي زيدان قد أخذوا بالقسمة الخماسية لأعصر الأدب العربي، وإن اختلفت تسميات هذه الأعصر عند بعضهم وتباينت فتراتها التاريخية عند البعض الآخر، فحسن توفيق العدل، ومحمد حسن المرصفي، وعبد اللّه دراز، فرقوا بين فترتي صدر الإسلام والدولة الأموية، وجعلوا كلاً منهما عصراً مستقلاً، وأهملوا الحديث عن عصر النهضة الحديثة الذي يبتدئ في رأي البعض مع حملة نابليون على مصر أو تولي محمد علي الحكم فيها.

في حين أن الإسكندري وجرجي زيدان وأحمد حسن الزيات ضموا فترتي صدر الإسلام والدولة الأموية في عصر واحدٍ كما أرخوا للنهضة الحديثة في عصر مستقل.

4 ـ إن كتب هؤلاء جميعها بدأت بالربط أو عقد الصلة بين الأدب والسياسية، ثم آلت هذه الصلة في الدراسة إلى نوع من التبعية وانتهى ذلك الربط إلى لون من المطابقة.

---

(59) يذهب د. محمد عبد المنعم خفاجي خطأ ودون سند تاريخي يذكره إلى أن «أول من ابتكر هذا النمط الاستشراقي في دراسة الأدب العربي الإيطاليون في القرن الثامن عشر، ثم أخذه عنهم الألمان في القرن التاسع عشر»، انظر كتابه (البحوث الأدبية، ص140).

5 ـ فيما يخص العصر العباسي نجد أن جميع كتب هؤلاء قد جمعت النتاج الأدبي للشرق والغرب العربيين في نطاق واحد تصريحاً تارة وسكوتاً تارة أخرى، إذ جعلت دراسة أدب الأندلس ضمن دراسة العصر العباسي.

6 ـ أيضاً نظرات هذه الكتب إلى العصر العباسي الذي امتد نيفاً وخمسة قرون نظرات مختلفة لا تكاد تلتقي، فكما رأينا ذلك عند بعض المستشرقين الذين جعلوا من فترة الحكم العباسي عصرين: العصر العباسي الأول والعصر العباسي الثاني، في حين أن البعض الآخر جعله عصراً واحداً، وجدنا أيضاً من بين المؤرخين العرب المحدثين ـ وهو الدكتور شوقي ضيف ـ من يأخذ بتقسيم العصر العباسي إلى عصرين متبعاً في ذلك المستشرق الإيطالي «نللينو». أما الباقي فقد جنحوا إلى اعتباره عصراً واحداً.

7 ـ إن كتب هؤلاء المؤرخين العرب تتفق جميعها على عزل العصر الجاهلي واعتباره مستقلاً عن غيره من العصور، وفي الوقت الذي حددت بعض هذه الكتب بدايات العصر الجاهلي بمائة وخمسين سنة على الأقل، فإن بعضها الآخر لم يحدد بداياته وسكت عن زمنه.

8 ـ إن كتب هؤلاء المؤرخين العرب تتفق جميعها على اعتبار سقوط بغداد في أيدي المغول سنة 656هـ/ 1258 وتولى محمد علي الحكم في مصر في أعقاب حملة نابليون عليها وهزيمته أمام المقاومة الشعبية فيها في سنة 1220هـ/ 1801 مبدأين لعهدين أدبيين جديدين[60].

وكثيرة هي الكتب والمصنفات التي وضعها المؤلفون العرب في تاريخ الأدب العربي أو في فترات محددة منه، تؤكد جميعها أن أصحابها أخذوا بالمنهج الاستشراقي في دراسة الأدب العربي بتقسيمه إلى عصور، وتناولوا كل عصر بالدراسة المفصلة، كما تعددت ـ فيما بعد ـ الدراسات والبحوث التي لم تخرج في مسارها عن ذلك المنهج، مما عدّه البعض أمراً جديداً في تلك الفترة

(60) د. شكري فيصل (بتصرف) ص21/ 22.

«وهو الاتجاه إلى التخصص في الدراسة والتجديد في موضوع البحث، فتدور تلك الدراسات حول عصر محدود أو حول فن من عصر محدد أو حول شخصية أدبية واحدة. وقد كان الطابع العام لتلك الدراسات هو الإيمان بالتاريخ السياسي كأساس لتقسيم الأدب العربي إلى عصور»[61].

وقد عدّد د. محمد عبد المنعم خفاجي بعضاً من تلك الكتب والمصنّفات التي اهتمت بتاريخ الأدب العربي، وطبعت في مطلع هذا القرن، وتوالى صدورها خلال العقود الثلاثة الأولى منه، وذكر أشهرها:[62]

1 ـ تاريخ آداب اللغة العربية، محمد دياب بك، جزءان، 1317هـ (1899).

2 ـ أدبيات اللغة العربية، محمد عاطف بركات وآخرون، جزءان، 1906.

3 ـ أدب الإسلام، صالح حمدي حماد، 1907.

4 ـ تاريخ الأدب، حفني ناصف، جزءان، 1910.

5 ـ تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، [1911].

6 ـ تاريخ آداب اللغة العربية، محمد علي المنياوي، 1911.

7 ـ الشحب في تاريخ آداب العرب، محمد عطية الدمشقي، 1913.

8 ـ تاريخ الآداب العربية، ؟، الإسكندرية 1914.

9 ـ الخلاصة الأدبية، حمدان مصطفى، القاهرة 1924.

10 ـ المذكرات الحامدية في تاريخ آداب اللغة العربية، علي حامد، 1925.

11 ـ المنتخب في تاريخ أدب العرب، مصطفى بدر زيد، 1925.

12 ـ في الأدب الجاهلي، د. طه حسين، 1345هـ [1927].

13 ـ دروس في تاريخ آداب اللغة العربية، الرصافي، بغداد، 1928.

14 ـ المجمل في تاريخ الأدب العربي، محمد بهجة الأثري، 1929.

ويمكننا أن نضيف الكتب التالية التي صنفت في تاريخ الأدب العربي في

---

(61) د. عطية عامر، ص29.

(62) د. محمد خفاجي، ص140 ـ 142.

النصف الأول من هذا القرن وقد ذكر د. خفاجي بعضاً منها بدون تاريخ لطبعها:

1 ـ الأدب العربي وتاريخه، محمد مصطفى، 3 أجزاء.

2 ـ تاريخ الأدب العربي، السباعي بيومي، 3 أجزاء.

3 ـ الآداب العربية وتاريخها، جرجس كنعان.

4 ـ تاريخ الأدب العربي، الشيخ إبراهيم أبو خشب.

ولقد تعرضت نظرية تقسيم تاريخ الأدب العربي إلى عصور بحسب التاريخ السياسي لمحاولة الخروج عنها في بادئ الأمر ثم نقدها وتسليط الضوء على فسادها، بل إن من الباحثين من يخطئها ولا يستثني من ذلك حتى أولئك الذين صنفوا كتاباً في تاريخ الأدب العربي وفق العامل السياسي «وساروا في دراستهم على نهج التقسيم المتعارف عليه، فكانت نتائجهم ـ في الغالب ـ خاضعة لحكم هذا التضييق السياسي»[63].

ومن هؤلاء المستشرق الإيطالي كارلو نللينو الذي عرضنا له تقسيماته في بداية هذا البحث التي جاءت في كتابه (تاريخ الآداب العربية). وعلى الرغم من أنه قد سار في عرضه لهذا التاريخ على الطريقة التي انتهجها كارل بروكلمان التي تعتمد على التاريخ السياسي فإنه قد قرر صراحة فساد هذا التقسيم قائلاً:

«إن هذه الحدود ليست إلا حدوداً صناعية اصطلاحية.. فإن عصراً ما سواء من التاريخ السياسي أم من تاريخ الآداب والعلوم لا يحضر في مواقيت معينة بدقة.. لأن كل حي وكل نوع أو فرع من الحقيقة الاجتماعية لا تتغير أحواله بديهاً أبداً، بل من المشهور أن الانتقال من حال إلى حال لا يحصل إلا بالتدرج البطيء؛ حتى لا يشعر في الأغلب بالفرق بين الدرجة القادمة والدرجة التالية لها، فإن أعملنا الفكر فيما يظهر بادئ نظر بأنه تقلب مفاجئ، ألفينا أنه في الحقيقة نتيجة عدة أسباب مرتبطة بعضها ببعض عاملة منذ زمن طويل»[64].

ويشير د. محمد مصطفى هدارة إلى الأديب الكبير مصطفى صادق

---

(63) د. محمد مصطفى هدارة، اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري، ص18.

(64) كارلو نللينو، تاريخ الآداب العربية ص47.

الرافعي صاحب كتاب (تاريخ آداب العرب) في ثلاثة أجزاء ـ مطبعة الأخبار بمصر، 1911 باعتباره «ممن أدركوا فساد الارتباط بين الأدب وتطوره وبين التغيرات السياسية من الباحثين، وساروا في دراستهم على نهج آخر»[65] إذ أعلن في بدء كتابه أنه «إذا كان عمود التاريخ ساقة الحوادث... فلا ترغم هذه الحوادث على أن تقع في وقتها وتنفصل عن طبيعتها، وتتصل بغير طبقتها في التاريخ؛ ولذلك رأينا الطريقة المثلى بأن نذهب في تأليفنا مذهب الضم لا التفريق، وأن نجعل الكتاب على الأبحاث التي هي معاني الحوادث لا على العصور فنخصص الآداب بالتاريخ، لا التاريخ بالآداب»[66].

أما أحمد أمين فقد سار في كتابه (ضحى الإسلام) الذي يبحث في الحياة الاجتماعية والثقافات المختلفة والحركات العلمية والفرق الدينية وناحيتها الأدبية في العصر العباسي الأول، على أساس التقسيم السياسي، ولكنه لم يكن مقتنعاً به قط ـ كما يقول د. محمد مصطفى هدارة حينما أشار إلى كتاب أحمد أمين باعتباره أحد «كتابين ألفا بقصد إيجاد هذا الترابط بين الأدب وبين طبعية الحياة العربية بنواحيها المختلفة»[67].

لقد ذكر د. محمد مصطفى هدارة أن كتاب (ضحى الإسلام) تأريخ للحياة العقلية في القرن الثاني الهجري وأن أحمد أمين «يقصد بضحى الإسلام مائة السنة الأولى للعصر العباسي أي إلى خلافة الواثق بالله، وقد أدرك أحمد أمين نفسه خضوع تقسيمه للتطور السياسي فاستدرك قائلاً: «يخطئ من يقول إن هناك حدوداً فاصلة بين الدولتين الأموية والعباسية، وخاصة من الناحيتين الاجتماعية والعقلية (ضحى الإسلام، الجزء الأول، ص 1)»[68].

ولم تصادف نظرية تقسيم تاريخ الأدب العربي إلى عصور وفق التاريخ

---

(65) د. محمد مصطفى هدارة، ص19.

(66) مصطفى صادق الرافعي، تاريخ الآداب العربية، ج1، ص47 نقلاً عن د. محمد مصطفى هدارة، ص19.

(67) د. محمد مصطفى هدارة، ص13.

(68) المصدر السابق، ص14.

السياسي هوى عند د. محمد مصطفى هدارة وهو يدرس «اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري» موضحاً في المقدمة «لماذا حددت بحثي بالقرن الثاني الهجري ولم أتبع التقسيم المتعارف عليه، فأجعل حدود البحث إما العصر الأموي أو عصر مخضرمي الدولتين أو العصر العباسي الأول؟ الواقع أن الجواب عن هذا السؤال له جوانب كثيرة: أولها أن تقسيم عصور الأدب بحسب التاريخ السياسي فيه افتئات على تطور الشعر وعلى طبيعة هذا التطور؛ لأنه يرتبط بالأحداث السياسية ارتباطاً كاملاً. ومع ذلك فإن كثيراً من الباحثين ساروا في دراستهم على نهج التقسيم المتعارف عليه، فكانت نتائجهم ـ في الغالب ـ خاضعة لحكم هذا التضييق السياسي»[69].

وقد توزعت جملة من الانتقادات في تقديم د. محمد مصطفى هدارة وتمهيده لكتابه (اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري) حول قسمة تاريخ الأدب العربي إلى عصور، فهو يعتبر الدراسة التي يتناولها كتابه المذكور «مصدراً أصيلاً لدراسة القرن الثاني يختلف كل الاختلاف عن سلاسل تاريخ الأدب العربي التي تتخذ منهجاً مدرسياً يميل إلى التعميم والإلمام السريع بالظواهر الأدبية وبعض الشعراء» ص 5.

وفي موضع آخر يرى د. هدارة أن الدراسات التي كتبت في تاريخ الأدب العربي بصفة عامة تجنح إلى المرور السريع على العصر الأدبي ولا تتعمق اتجاهاته وتستقصيها أو تعتني بتطوره الدقيق العناية المطلوبة، فهذا النوع من الدراسات والكتب «لعمومه يمر بكل عصر أدبي مروراً سريعاً لا توقف فيه ولا تلبث، فما إن يقرر الخطوط العامة البارزة لأدب أي عصر ثم يمثل لها بنماذج من شعر شعرائه حتى ينتقل كالطائر المستوفز إلى العصر الذي يليه دون تعمق واستقصاء اتجاهات الشعر وتحليل العوامل المؤثرة فيه، ودون العناية بنواحي التطور الدقيق الذي لا بد أن يكون قد حدث فيه بفعل تغير هذه العوامل من عصر لعصر، وبحكم تنقل الشعر من بيئة لأخرى ومن زمن لزمن»[70].

---

(69) المصدر السابق، ص18.

(70) نفسه، ص12.

وفي ضوء هذه النظرة النقدية تناول د. محمد مصطفى هدارة كتاب (تاريخ آداب اللغة العربية) لجرجي زيدان الذي وجده «بضع قضايا عامة شائعة دون أن يدلل عليها، مثال ذلك حديثه العابر عن التأثير الفارسي في النهضة العلمية والأدبية. وهو إذا تناول الشعراء وضعهم في طبقات بالنسبة لصلاتهم بالخلفاء والأمراء والرؤساء والمذاهب، ولهذا لم يؤد به هذا المنهج الطبقي إلى نتائج لها قيمة في دراسة شعر هؤلاء الشعراء»[71].

ونظر أيضاً في كتاب (تاريخ الأدب العربي) لكارل بروكلمان فوجده «يجمل إجمالاً شديداً خصائص الشعر في القرن الثاني من ناحية الشكل والمحتوى، ثم يقسم الشعراء إلى بيئات: بغداد، العراق، الجزيرة الفراتية، والجزيرة العربية، الشام، مصر، المغرب، الأندلس. ويتحدث عنهم بوصفهم أفراداً دون أن يربط بينهم وبين تلك البيئات، أو بينهم وبين العصر وعوامل التأثير فيه بصفة عامة»[72].

ويخلص د. هدارة إلى القول:

«وهكذا لو تناولنا بقية الدراسات التي كتبت في تاريخ الأدب العربي عامة مثل كتب هوار ونللينو ونكلسون وجب وبطرس البستاني وغيرها... لوجدنا فجوات واسعة في دراسة الشعر العربي في القرن الثاني نتيجة عدم تركيز الدراسة في هذا القرن وحده، والاضطرار إلى إسباغ صفة العموم على النتائج والملاحظات»[73].

ولعل أبرز الذين تناولوا تقييم كتب مؤرخي العرب المحدثين ومؤلفاتهم التي وضعها في تاريخ الأدب العربي وفق العامل السياسي، الدكتور شكري فيصل في كتابه القيم (مناهج الدراسة الأدبية في الأدب العربي)[74]، وفيه أطلق على هذا الاتجاه الذي يأخذ بمبدأ تقسيم تاريخ الأدب العربي إلى قمة عصور (النظرية المدرسية) وتتبع جذورها، نشأة وتاريخاً موضحاً منذ البداية أن هذه

---

(71) (72) نفسه، ص12.

(73) د. محمد مصطفى هدارة، ص13.

(74) منشورات دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، بيروت 1978.

النظرية ليست «موغلة في القدم، ذلك أن هذه الدراسة بهذه الصورة المحدثة التي انتقلت إلينا فيما انتقل من أوروبا جديدة أو تكاد، فقد بدأت في مصر في القرن الماضي نتيجة لهذا الامتزاج بالدراسات الأجنبية، وثمرة من ثمرات الصلة بالآداب الأوروبية»[75].

وقد طرح جملة من الآراء النقدية حول هذه النظرية جديرة بالتنويه هنا، ويمكننا أن نلخصها في النقاط التالية، متفقين معه في أغلبها:

● أولاً: «إنها تقيم درس الأدب العربي على قسمة العصور قسمة تاريخية لا قسمة أدبية» وهذا يوجد في القارئ الإحساس بأنه أمام صفحة من كتاب تاريخي لا كتاب يعالج مشكلة من المشكلات الأدبية، وإن سلمنا بالصلة المتينة بين الأدب والتاريخ.

● ثانياً: إن هذه النظرية في ربطها بين السياسة والأدب تهمل تأثير البيئة الطبيعية، فضلاً على أن اقتصارها على العامل السياسي وحده جعلها تغفل جملة من مؤثرات البيئة الاجتماعية (الدينية والفكرية وغيرهما) فهي «لم تستمسك من البيئة الاجتماعية بغير اللون السياسي بنوع خاص».

● ثالثاً: إنها تؤمن بأثر العامل السياسي في الأدب وتأثر الأدب به تأثراً انفعالياً سلبياً، على حين تهمل أمراً مقابلاً خطيراً له وزنه في الدراسة الأدبية هو أثر الأدب في السياسة وتأثرها به».

● رابعاً: تفصل هذه النظرية بين العصور والآداب «على حين تتداخل العصور وتتشابك الآداب وتختلط النماذج، فليس هنالك هذا السور الحديدي بين أدب وأدب أو بين عصر وعصر».

● خامساً: إنها تبني الدراسة الأدبية «على أساس زمني وتنسى إلى حد بعيد الأساس السكاني» مما يترتب عليه التوحيد بين ألوان من النتاج الأدبي في الأقطار الإسلامية الفسيحة على اختلاف مشاربها وإجمال ما كانت تزدهر به

---

(75) د. شكري فيصل، ص12.

الأقاليم الشرقية والأقاليم الغربية وغض الطرف «عن الفروق الكبيرة بين الأرض الصحراء والجنة الفيحاء، وبين الإقليم المجدب والإقليم الخصب، وبين الأرض التي عاش فيها العرب فاتحين والأرض التي عاشوا فيها وادعين مستقرين. . . فالتقسيم الزماني صرفنا أو كاد عن دراسة البيئة، فلم نكن لنلقي إليها بالاً إلا في القليل، ولم نكن لنقيم لها وزناً إلا في النادر».

● سادساً: إنها تهمل النوازع الفردية عند الشعراء والكتاب والأدباء باتخاذها العصر وحدة قياسية في المفاضلة فيما بينهم «فما وافق القياس رضيت عنه وما خالف القياس لم تحاول أن تعنى به، ومعنى هذا أن النتاج الأدبي في هذه النظرية نتاج له طابع عام من وحدة العصر» وفي هذا إنكار للنوازع الفردية وإغفال لفروق العبقريات بين الشعراء والخطباء والكتاب.

● سابعاً: إنها وضعت طائفة من الأحكام العامة حول كل عصر من عصور الأدب العربي المختلفة «يعسر أن نقول إنها قادرة على أن تحيط بالنتاج الأدبي كله فتفسره وتحسن تفسيره» فضلاً عن أنها خطرة أشد الخطر بإهمالها الجوانب الفردية وفقدها لكثير من الدقة واتسامها بالكثير من التحليل، وأن اتساع هذه الأحكام «حمل عليها ألواناً من الخطأ في التعميم حيناً وفي التخصيص حيناً آخر وفي الإهمال حيناً ثالثاً».

● ثامناً: إنها خرجت عن المسار الذي رسمته لنفسها وهو تقسيم الأدب العربي إلى مراحل وعصور مختلفة ووصفه ودرسه وضبط سيره إلى مجال آخر وهو الرغبة في الحكم على هذا المراحل والعصور بالرقي والانحطاط، بالرفعة والسمو، فهذا العصر مثلاً عصر ازدهار، وهذا العصر الآخر عصر قتام، وهذه الفترة فترة تقدّم والفترة الأخرى فترة جمود».

في حين أن الغرض الأصيل من الدراسة الأدبية ليس مثل هذه الأحكام بل «شرح الظواهر ودرس النصوص واستكناه ما وراء هذه النصوص من دلائل نفسية تنبئ عن الفرد، ودلائل اجتماعية تشير إلى روح الجماعة، ومعرفة مكان الثروة الأدبية لعصر ما من الأصالة والعمق ومن التميز والجدة».

● تاسعاً: إيحاؤها «أنها وقفت بالدراسة الأدبية عند القمم الشامخة من كل

عصر واتجهت هذا الاتجاه القاصر نحو هذه الأسماء الضخمة لا تعدوها أو تكاد، فإذا هي لا تعنى بالمقلين المجودين. . على حين قد يكون في دراسة الطبقة المقلة والطبقة المغمورة كشف عن كثير من الخبيء المستغلق في تاريخنا الأدبي» فضلاً عن انصرافها إلى العناية «بالطوابع العامة والميزات الكبرى فأهملت الفروق الفردية» أي كانت تستهدف الصورة الكلية دون أن تعير أي اهتمام الينابيع الثرّة الصغيرة التي كانت حول المجرى الكبير.

● عاشراً: إنها كانت محدودة التأثير، فالذي استطاعت أن تحققه خلال هذا الأمد الطويل الذي قادت فيه الدراسات الأدبية هو أن الدارسين الذين اعتمدوا هذه النظرية التزموا منهجها وعملوا بإيحائها، ومع ذلك ظل الجهل بالكثير من خصائص الأدب العربي وبمدارسه التي توزعته ومذاهبه التي تمخض عنها ومعالمه الدقيقة وصوره الواضحة. في حين «أن دراسات أخرى أحدث عهداً بالوجود استطاعت أن تشق طريقها، وأن تبلغ نتائجها على خير ما فعلت الدراسات الأدبية، بل قل على خير لا تقاس به نتائج الدراسة الأدبية»[76].

في ضوء هذه النظرات النقدية التي ألقاها د. شكري فيصل على النظرية المدرسية متعرفاً فيها «إلى مميزاتها وخصائصها وما تسرب إليها من جمود واعتورها من نقص»، ووفق ما يصطلح عليه النظر الذهني المتأمل والواقع التجريبي الماثل، ينتهي إلى إصدار حكمه على النظرية المدرسية بأنها «لم تحقق للأدب العربي كل غاياته التي يجب أن يبلغها، ومعنى ذلك أننا مضطرون إلى نظرية أخرى تنتظم تاريخ هذا الأدب، لعلها أن تكون أحدّ نظراً وأهدى سبيلاً»[77].

وإذا كنا نتفق مع د. شكري فيصل في كثير من هذه النظرات النقدية فإننا نتحفظ في الأخذ بحكمه على ما حققته النظرية المدرسية من أهداف وما بلغته من غايات، إذ لا يعني عدم تحقيق كل الأهداف وبلوغ جميع الغايات فشلها

(76) د. شكري فيصل (بتصرف) ص31 ـ 42.

(77) المصدر السابق، ص42.

وغض الطرف عنها وتجاوزها إلى غيرها من النظريات. فقد يكون فيها الكشف عن كثير من غوامض الأدب العربي وأسراره على هدي العامل السياسي، وإن كان هذا لا يعني البقاء في دائرتها وإيثار منهجها دون غيره.

وفي هذا المقام نردد ما قاله د. عبد الحليم النجار: «يجدر بنا ألا نغفل بحوث المعاصرين من العلماء الاختصاصيين والأدباء الممتازين من العرب والمستشرقين، وألا نبخسها حقها في تنوير جوانب الأدب العربي من جميع جهاته، والكشف عن كثير من غوامضه وأسراره، فقد بذل في هذا السبيل جهود جبارة في العصر الحديث بعد كتاب (بروكلمان) وظهرت نتائج لهذه الجهود لم تكن تجول في الحسبان»[78]. وأخيراً..

حسبنا من هذه النظرات في تقسيمات المستشرقين ومؤرخينا العرب المحدثين لتاريخ الأدب العربي أن نشير إليها ونعرض تفاصيلها، ونلم بجوانبها، وننوه بما لها وما عليها غير باخسين حق كتب هؤلاء ودراساتهم وبحوثهم في دراسة الأدب العربي، وفق منهج لا عهد لنا به عند الأقدمين يشكل إلى جانب منهج الأولين خطوة تقربنا من نظرية جديدة.. وغير منكرين للجهود المثمرة التي بذلت في سبيل دراسة أدبية وفق منهج أفضل، أسهمت في تنوير العقول وأبانت عن طرائق جديدة في المعالجة الأدبية والتناول في الدارسة، ويكفيها أنها ستكون جسراً لنظرية أخرى «لعلها تكون أحدّ نظراً وأهدى سبيلاً».

المصادر والمراجع

1 ـ د. إبراهم الكيلاني، تاريخ الأدب العربي لبلاشير (ترجمة)، ط/الثانية، دار الفكر، دمشق، 1984.

2 ـ أحمد حسن الزيات، تاريخ الأدب العربي، ط/ الرابعة والعشرون، (ن.ت ـ ن.ط).

(78) د. عبد الحليم النجار، ص(ن).

3 ـ خير الدين الزركلي، الأعلام، جـ/5، ط/الخامسة، دار العلم للملايين، بيروت 1980.

4 ـ د. شكري فيصل، مناهج الدراسة الأدبية في الأدب العربي، ط/ الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، 1978.

5 ـ د. شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي ـ عصر الدول والإمارات، جـ/6 الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر، 1980.

6 ـ د. عبد الرحمن بدوي، موسوعة المستشرقين، ط/ الثانية، دار العلم للملايين، بيروت 1989.

7 ـ عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، جـ/9، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.

8 ـ د. عبد الحليم النجار، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (ترجمة) جـ1، ط/ الرابعة، دار المعارف بمصر، 1977.

9 ـ د. عطية عامر، دراسات في الأدب العربي الحديث، الطبعة الأولى، منشورات دار المغرب، العربي، تونس، 1970.

10 ـ كارلو نللينو، تاريخ الآداب العربية، دار المعارف بمصر، 1954.

11 ـ د. محمد عبد المنعم خفاجي، البحوث الأدبية مناهجها ومصادرها، الطبعة الثانية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1980.

12 ـ د. محمد مصطفى هدارة، اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري، الطبعة الأولى، دار العلوم العربية، بيروت، 1988.

13 ـ يوسف أسعد داغر، مصادر الدراسة الأدبية، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1972.